The Controversy Between the Spoken and Written in Arabic
- A Study of Phonetic Values and the Multiplicity of References -

Zayd kh. Alqaralleh[(1)*] **Fatma A. Alazmi[(2)]**

(1) Department of Arabic Language, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.
(2) The College of Basic Education Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

Received: 23/02/2023
Accepted: 14/05/2023
Published: 30/09/2023

* *Corresponding Author:*
zayd.2002@yahoo.com

DOI: https://doi.org/10.59759/art.v2i3.297

Abstract

The controversy between what lies amidst the spoken and written, and the gap of nonconformity constitutes a problematic dilemma in the Arabic language, a serious dilemma.

This study seeks to identify this problem, trying to point out its features, causes and explanations by considering of the reasons derived from phonetic values, or from the origins that influenced the emergence of Arabic calligraphy becoming one of the fixed residues that define the Arabic systems of writing.

The study reviews examples of this controversy being described s a problematic, so the study utilizes the instrument of induction, as well as the descriptive analytical method by observing and analyzing samples of the problem. The study does not aim to tally nor to monitor its details. As such, the study is limited to the features of deletion and addition.

The study ended with a number of results regarding observing and dealing this controversy.

Keywords: Spoken, Written, References, Deletion, Addition.

جدلية المنطوق والمكتوب في العربية
ـ دراسة في الوظيفة الصوتية وتعدد المرجعيات ـ

زيد خليل القرالة[(١)] **فاطمة عبد الله العازمي[(٢)]**

(١) قسم اللغة العربية، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.
(٢) قسم اللغة العربية، كلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

ملخص

تشكل جدلية المنطوق والمكتوب وما بينهما من علاقة افتراق، وفجوة في عدم المطابقة إشكالية في العربية، وهي إشكالية لافتة.

وتسعى هذه الدراسة للوقوف على هذه الجدلية محاولة الوقوف على ملامحها وأسبابها، وتعليلها، وذلك بالنظر في الأسباب المتأتية من الوظائف الصوتية، أو من مرجعيات النشأة التي أثّرت في نشأة الخط العربي، وأصبحت من الرسوبيات الثابتة في نسق الكتابة العربية.

وتقف الدراسة على نماذج من هذه الجدلية بوصفها إشكالية، ولذلك يوظف البحث أداة الاستقراء، والمنهج الوصفي التحليلي برصد نماذج من الإشكالية وتحليلها، ولا تهدف الدراسة إلى حصرها، ورصد تفاصيلها؛ ولذلك فقد اقتصرت الدراسة على ملمحي الحذف والزيادة.

وتخلص الدراسة إلى خلاصة وجملة من النتائج التي تتمخض عن رصد هذه الجدلية ومعالجتها.

الكلمات المفتاحية: المنطوق، المكتوب، المرجعيات، الحذف، الزيادة.

المقدمة.

الأصل أن يتطابق المنطوق والمكتوب، لكنّ عدم المطابقة هي سمة بعض اللغات، والعربية إحداها، والمكتوب هو صدى المنطوق وصورته الخطية المرئية، وهي صورة اعتباطية لا تقوم على ربط وثيق الصلة بين المنطوق والمكتوب، وإن حاول بعضهم إيجاد الرابط، وبخاصة في دلالة الحروف من منطلق ديني.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو المنطوق والمكتوب في العربية للوقوف على ملامح الإشكالية بينهما، وبخاصة النماذج التي يقع فيها الافتراق وعدم المطابقة، وتصنيفها، ورصد الأسباب، والمرجعيات.

ومن ملامح الإشكالية في هذه الجدلية في العربية عدم المطابقة لما بينهما من افتراق في عدة وجوه، ومنها: الحذف في المكتوب مقابل المنطوق، والزيادة في المكتوب مقابل المنطوق، والإبدال بين المنطوق والمكتوب.

وتعنى هذه الدراسة بملمحين من هذه الوجوه وهما: الحذف والزيادة، فهذه دراسة تهدف إلى الوقوف على تفاصيل الإشكالية، وتوجيه ما يظهر فيها في النص الكتابي البشري بعيداً عن الحديث في الرسم القرآني؛ ولذلك فإن الدراسة لا تسعى لحصر نماذج الإشكالية، ولكنها تعالج ما أمكن منها بوصفها جدلية لافتة قد تكون عقبة في طريق تعليم الناشئة؛ ولذلك فإنها (أي الدراسة) ستقتصر على ظاهرتي الحذف والزيادة.

وتنطلق الدراسة في توجيه ملامح هذه الظاهرة من داخلها؛ ولذلك فإن الوظائف الصوتية تشكل مجالاً لتوجيه بعض النماذج وتفسيرها، وبخاصة ما يقع في إطار التغيرات المقطعية، أو الكتابة على الأصل المتغير بوجود الوصل والفصل.

وهناك التوجيه القائم على أصل الخط العربي ونشأة الكتابة العربية وما داخلها من مؤثرات وعوامل في مرحلة النشأة بتأثير من خطوط أخرى مثل الخط النبطي، أو زيادة بعض الحروف لتكون علامة فارقة بين كلمتين متقاربتين في الشكل الكتابي مع اختلافهما في المعنى، وقد زيدت بعض الحروف في النقوش التي عُثر عليها مثل (ظلمو، وشرحو) وهذا قد يفسر زيادة الواو في مثل (عمرو)، وربما كانت الزيادة للفصل بين الكلمات، أو أنها دالة على علامات الإعراب، أو أدوات تعريف في مرحلة ما لبعض اللغات السامية، وبعد ذلك أصبحت هذه الزيادات أو الحذف من الرسوبيات التي ثبتت في الخط العربي.

وليس من هدف الدراسة الجزم والقطع بنتائجها، فهذا عمل بشري ينشد المنحى العلمي، وأن يكون لبنة وإضافة في خدمة العربية؛ لما لهذه الجدلية من أهمية، وأثر على المتعلم للعربية من الناطقين بها، ومن الناطقين بغيرها.

وللوقوف على هذه الجدلية ستسعى الدراسة لرصد النماذج الدالة على تلك الإشكالية، وذلك بالاستقراء ثم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، ولذلك فقد جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد يتضمن ملامح الإشكالية، وجهود العلماء فيها، ورصد الدراسات السابقة، ورؤية الباحثين فيها، ثم يتبع التمهيد فصلان دراسيان يعالجان إشكالية الدراسة، ففي المبحث الأول نعالج الحذف بين المنطوق والمكتوب وما يتضمنه من جدلية، أما المبحث الثاني فنرصد فيه ملمح الزيادة وأثره في جدلية المكتوب مقابل المنطوق، وتختم الدراسة بخلاصة وأبرز النتائج.

والله وليّ التوفيق.

جدلية المنطوق والمكتوب في العربية
– دراسة في الوظيفة الصوتية وتعدد المرجعيات –

تمهيد

العلاقة بين المنطوق والمكتوب علاقة جدلية من حيث المطابقة أو عدمها، ومن ثبات المكتوب وتحجره مقابل تطور المنطوق.

وهي علاقة جدلية من حيث المرجعيات التي يُبنى عليها المكتوب؛ فهي مرجعيات متعددة تخرج على الضوابط التي يمكن أن تقيدها وفق مرجعيات أو قواعد محددة؛ فقد تكون المرجعيات قائمة على الارتباط بالأصل والكتابة على ذلك الأصل كما في أصل الألف الممدودة وهو الواو، والألف المقصورة هو الياء، وقد تعود المرجعية لأصل الكتابة أو لمرحلة من مراحل تطورها، وما تتوارثه الأجيال بثبات ذلك النمط الكتابي، وغير ذلك من المرجعيات المتعددة.

وتشكّل الوظائف الصوتية عاملاً مهماً في موضوع العلاقة بين المنطوق والمكتوب من حيث التباين بينهما أو الالتقاء، والإشكال من حيث التباين بينهما أو الالتقاء، والإشكال الذي يقع في هذه العلاقة يتمثل في ثبات المكتوب وارتباطه بالأصل، أو بالوضع الذي بني عليه، واختلاف المنطوق الذي يراعي الأداء الصوتي من وصل وفصل، وما يترتب على الأداء النطقي من تداخل مقطعي، ولم تأخذ هذه الإشكالية الجدلية حقها من الدراسات التي تقف على تأصيلها، ورصد التعالق بين ركنيها، أو الفجوة بينهما.

لقد وقف بعض الباحثين الجادين المعاصرين على هذه الظاهرة، ونظر كلّ واحد منهم إلى جانب من جوانبها دون أن تخصص دراسة شمولية للوقوف على تأصيلها، وتعليل ظواهرها، لكن تلك الدراسات تفتح الأفاق للباحثين، وتؤشر على قضايا ومباحث تشكل مجالاً للوقوف على مفاصل هذه الظاهرة وما تتضمنه من مباحث جدلية.

لقد اهتمت بعض المباحث عند القدماء بموضوع الكتابة، ولكن ذلك الاهتمام كان مرتبطاً برسم المصحف، وإن خرج عن ذلك فإنما يشير إلى الحذف أو الزيادة في بعض الحروف، وممن أشار من القدماء إلى موضوع المكتوب الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في كتابه (الجمل في النحو) إذ أشار إلى أن الكتاب يزيدون في الكتاب ما ليس فيه، وينقصون بعض الحروف لغاية الفصل بين مشتبهين، أو إذا لم يخافوا لبساً[1]، وهي إشارات لمواطن الحذف أو الزيادة بالإضافة إلى تكرار ما يقال من الحذف لكثرة الاستعمال، أو الزيادة للتفريق بين كلمتين متشابهتين.

ووقف العكبري على هذه الظاهرة مشيراً إلى كتابة حروف ليست في اللفظ، وحذف ما هو في اللفظ، وأشار إلى بعض الآراء القائلة بكتابة الكلمة على ما في اللفظ، والإبقاء على خط المصحف لاتباع خط المصحف الإمام[٢].

ويشير ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) إلى أنّ الأصل في الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه؛ وذلك بالنظر إلى الكلمة بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها[٣]. ونلاحظ إشارات للقدماء تدل على تنبههم لهذه القضية، لكن معالجتهم لها كانت تقتصر على ذكرها، والإشارات العجلى لأسبابها ودوافعها، ولم تجد الاهتمام الذي يرقى للوقوف على ما تحتاجه من تعليل، وما تستدعيه من تغيير أو تصويب، أو طرح فكرة التطوير لما وقع فيها من مغالطات قد تؤثر على المتعلم في بعض المراحل.

أما علماء القرآن وقراءاته، والدراسات التي عنيت بالرسم القرآني فقد شغلت بضرورة الإبقاء على رسم المصحف العثماني، والإشارة إلى ما وقع في الرسم من فروق أو اختلافات، وأهميتها لكي تحتمل القراءات القرآنية وتعددها، فهي اختلافات مسلم بها، والحديث حولها يدور في كونها توقيف أم اصطلاح، لكن الكتابة وما فيها من تباين مع المنطوق لم تخضع للنقد أو لفكرة التطوير؛ فهي مرتبطة بالرسم القرآني، وهذا بحدّ ذاته جعلهم يتوقفون عند ملاحظ الوصف فقط.

وكان لابن خلدون موقفه المغاير لتلك الآراء، وسيأتي بيانه لاحقاً.

أما جهود المحدثين في قضية المنطوق والمكتوب فقد ظهرت عدة دراسات على مستوى الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات علمية، أو ظهور بعضها ضمن دراسات عن نشأة الكتابة العربية وتطورها، فقد أخذ هذا المنحى اهتماماً واضحاً من عددٍ من العلماء الذين بذلوا فيه جهداً متميزاً في تأصيل الكتابة ونشأتها والعوامل التي أثّرت في تلك النشأة ومن أصحاب هذه الجهود المعاصرة: خليل نامي الذي قدم دراسة متميزة في نشأة الكتابة العربية، وعلي إبراهيم في دراسته المتميزة في (تاريخ الكتابة العربية)، وقد أشار فيها إلى ملامح مخالفة المكتوب للمنطوق، ووقف على النماذج الممثلة لهذه الظاهرة[٤]، وهو يرصد الإشكالية بنموذج، ويذكر ما يراه من أسباب قد يجانب الصواب في تلك الأسباب، وقد يصيب في بعضها، ويشير إلى تاريخ المشكلات في الكتابة، وهي مشكلات مرتبطة بازدواجية الخط بين الرسم القرآني والرسم القياسي، وترتبط ببعض المعايير التي قامت على أساسها القواعد القياسية في الكتابة[٥].

وهناك دراسات أخرى، ومن أهمها دراسة (غانم الحمد) علم الكتابة العربية، وهي أيضاً تنطلق

من الحديث عن النشأة، والأصول الأولى للكتابة العربية، والمؤثرات التي رافقتها، وفي هذه الدراسة يقف المؤلف على الحذف والزيادة، والبدل الذي يوافق الخط فيه اللفظ، والبدل الذي لا يوافق[٦]، ولكنه لم يخصص بحثاً للعلاقة بين المنطوق والمكتوب، وما فيها من مرجعيات، ولم يقف على التعليل الصوتي في توجيه الظاهرة، ولم يكن من غرض دراسة (غانم) الوقوف على ظاهرة المنطوق والمكتوب؛ لأنها دراسة تعنى بعلم الكتابة العربية، ونشأة الكتابة، وتطورها، ورصد خصائصها.

ووقف (فوزي الشايب) على أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية في دراسة نشرت في مجلة جامعة الشارقة، وهو في هذه الدراسة يقف على نماذج من المكتوب وأثرها في إصدار الأحكام اللغوية، ومن ذلك أنه يرى عدم صحة عدّ همزة الوصل زيادة صرفية فهي زيادة صوتية[٧].

ونجده يتحدث في احتمالية وقوع اللبس بين الخبر والنعت في قولنا: (زيد الظريف) وهذا الاحتمال مرده المكتوب؛ لأننا لم نراع في الحكم اللغوي موضوع التنغيم[٨]، بل كانت الكتابة هي العامل في إصدار الحكم مما دفع لوجود ضمير الفصل. وهي دراسة مختصرة في بعض الأمثلة المحدودة، والحقّ أنني أستغرب أن يسند مثل هذا البحيث إلى (فوزي الشايب) الذي عُرف بجديته البحثية، ووقوفه على قضايا لغوية جدلية، وواسعة، ومثل هذه الدراسة المختصرة لا ترقى إلى التفكير اللغوي الذي اتسم به فوزي الشايب.

وتوجد دراسة أخرى بعنوان: (التباين بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربية أسبابه وآثاره...) للباحث باسم البديرات، وهي دراسة منشورة في مجلة كلية دار العلوم عام ٢٠١٣م.

وقد وقف الباحث في هذه الدراسة على عدة قضايا، ومنها الوهم بأن المرسوم يعبر عن المنطوق، فهذا وهم قد يقع فيه بعض الناس؛ فقد نجد مكتوباً لا ينطق، ومنطوقاً لا يكتب[٩]، وأشار إلى أسباب التباين، ومنها نظرة القدماء للحركات وعدم دخولها في بنية الكلمة، ويرى أن من الأسباب تأثر الكتابة العربية بالكتابات السامية من حذف أو زيادة[١٠]، وقد جاءت هذه الدراسة مختصرة، ومثل للظاهرة بنماذج معدودة، وقد شغل الباحث في هذه الدراسة بموضوع الأسباب التي أدت لوجود هذه الجدلية من النشأة إلى التأثر، ووقف على موضوع الدعوات المطالبة بالمطابقة بين المكتوب والمنطوق.

ويقف (عزمي محمد عيال سلمان) في دراسته (تسكين اللغة: إشكالية المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة) يقف في هذه الدراسة على القضية من منطلق اللسانيات الحديثة دون أن يعالجها صوتياً أو أن يقف على مرجعياتها، فهو يرى أن الاعتماد على الشكل المكتوب يعود إلى أخطاء، ويرى أن علم اللغة المعتمد على المكتوب علم مزيف[١١]، ولذلك فهو يدعو إلى ضرورة النظر في

مدى صلاحية الكتابة، وتطويرها؛ لأن الكتابة الثابتة قد تكون شاهداً مزيفاً على الكلام المنطوق(١٢).

وتبقى معالجة الباحث في هذه الدراسة بعيدة عن موضوع دراستي؛ لأنه ينطلق في أدواته من منطلق الدرس اللساني الحديث، وغايته السعي لتطوير الكتابة. هذه مجموعة من الدراسات التفت أصحابها إلى ظاهرة المكتوب والمنطوق، ولكن لم تقف أي من هذه الدراسات على رصد مرجعيات الظاهرة، ولا على التعليل في ضوء القيم والمفاهيم الصوتية.

وتبقى قضية المنطوق والمكتوب موضوعاً جدلياً يشغل القارئ، والباحث من حيث البحث عن إجابة لبعض الأسئلة: فهل توجد المطابقة بين المنطوق والمكتوب، وهل من الضروري، والملزم وجود المطابقة لتحقيق المعنى أو لإيصال الرسالة، وهل اللغة المكتوبة تشكل ممثلاً صادقاً أميناً لتجسيد المنطوق؟

يرى فوزي الشايب أن الاعتقاد بأن المكتوب يمثل المنطوق تمثيلاً أميناً إنما هو اعتقاد خاطئ؛ لأن اللغة المكتوبة متحجرة ثابتة وهي لا تقابل المنطوقة الحية المتطورة مطابقة لها، وفرق بين ثابت ومتطور(١٣)، ويرى أنّ بعض الأحكام اللغوية ربما بنيت على النظرة للمكتوب دون مراعاة المنطوق كما في الخلاف حول ضمير الفصل (كان زيد الظريف) احتمل أن يكون الظريف نعتاً، وهذا الحكم يقوم على النظرة للمكتوب دون مراعاة المنطوق(١٤)، وهنا يفهم من كلام فوزي الشايب أن التنغيم المسموع صوتياً قد يغني عن ضمير الفصل، ولكن الحاجة له تتأتى من منطلق النظرة إلى المكتوب.

ومن الدراسات القليلة في هذا الموضوع التي ربطت المنطوق والمكتوب بالمفاهيم النحوية دراسة محمد رباع وقد أشار فيها إلى ملاحظ قيمة في ربط ذلك بالتوصيف النحوي، ومما قاله: ""ولكنّ تقنين الفارق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة لا يخلو من تأثير خصوصيات اللغة المعتمدة... لأن بعض وقائع اللغة المنطوقة يرتبط ارتباطا وثيقا بأعراف المجتمع وعاداته وهي أعراف متباينة...."(١٥).

ووقف (ديسوسير) وقفة علمية يرصد فيها عدم مجاراة الكتابة للمنطوق، ويشير صراحة إلى تطور الكلمة، واللغة المنطوقة على مرّ الزمن، أما الصورة الكتابية فتبقى دون تطور يجاري المنطوق، وذلك يرى (ديسوسير): "أنّ الكتابة تقيم بيننا وبين اللغة حجاباً يمنعنا من رؤيتها كما هي، وذلك أنّ الكتابة ليست ثوباً عادياً تلبسه اللغة بل هي قناع خدّاع تتنكر فيه"(١٦).

ولمّا كانت الكتابة ثابتة الصورة أو متحجرة الصورة فإن هذا يدفع إلى الإبقاء في الأحكام اللغوية على ما يوافق الصورة الكتابية دون مراعاة لتطور المنطوق.

وقد تطلق الأحكام اللغوية وفق المكتوب مع أنه أصلاً لم يوافق المنطوق كما في عدم الموافقة بين المنطوق والمكتوب في (عمرو، ومائه) وغيرها من المفردات التي تختلف صورتها الكتابية عن البنية الصوتية المنطوقة، ولذلك فإن التمسك بالمكتوب ومطاوعته للمنطوق قد يؤدي إلى حدوث كيفيات فاسدة في المنطوق، وهذا الفارق بين المستويين يمثل إشكالية قد تمتد إلى التأثير على التخطيط اللغوي للتعليم، وعلى التخطيط للمناهج.

المبحث الأول: الحذف بين المنطوق والمكتوب:

الأصل في الكلمة منطوقة أو مكتوبة أن تظهر مكتملة ومتطابقة في صورتيها: النطقية والكتابية؛ ولذلك جعلنا المبحث الأول موضوع الحذف؛ لأن الحذف طارئ على تلك البنية المنطوقة المكتملة، والكتابة صدى المنطوق، وصورة عنه، وما يطرأ من حذف على الصورة المكتوبة لا يشكل انعكاساً للمنطوق بل هو صورة مغايرة، وسأقف بداية على حذف أصوات المد.

أ- **حذف الألف:**

تحذف الألف في عدة مواطن في الكتابة العربية ومنها: تحذف في لفظ الجلالة الله، إله، وفي أسماء الإشارة مثل (هذا، هذه، هذان، هؤلاء) وفي (لكن) وفي (الرحمن)[١٧]، وتحذف في البسملة (بسم الله).

ويشير الزجاجي في كتاب (الخط) إلى أنها تحذف في البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) لكثرة الاستعمال، ولأن موضعها عُرف[١٨].

وهذا التوجيه والتعليل لحذف الألف لعلة كثرة الاستعمال تبناه بعض القدماء وكثير من اللاحقين، وربما أنها الحجة الأيسر والأسرع التي لا تكلفنا جهد البحث عن العلة العلمية الأدق؛ فكلمة (بسم) هي على الأصل (اسم) ألحق بها حرف الباء فالاصل الكتابي بناء على مكوناتها هو (باسم)، ولكنها في الأداء النطقي جاءت الكتابة توافق المنطوق؛ وذلك بالانتقال من صوت الباء إلى الكسرة إلى السين، لأن همزة الوصل في درج الكلام تتحول نطقياً إلى حركة، وعليه فإن المنطوق هو (بِ س م) الانتقال من الباء إلى الكسر إلى السين، ولا علاقة لما يقال من علة كثرة الاستعمال؛ فلو كانت كثرة الاستعمال هي السبب فمن الطبيعي أن نتساءل لماذا حذفت الألف ولم يحذف السين أو الميم؟

وتحذف الألف من كلمة (ابن) (هذا زيد بن عمرو) وهنا يقول الزجاجي: والعلة في ذلك أن (الابن) لا ينفك من الإضافة، وصار مع الموصوف كالشيء الواحد[١٩]، والزجاجي هنا يعبّر عن

ذلك بتعليل صوتي ولكن بمفاهيم غير مباشرة؛ فالقول: إن كلمة (ابن) صارت مع الموصوف كالشيء الواحد إنما يشير إلى البنية المقطعية الصوتية، فلو قطعنا عبارة (زيد ابن) ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح (زي/ دُ ب/ نُ) فهمزة الوصل في (ابن) أصبحت حركة في درج الكلام، ومثله أيضاً حذف همزة الوصل في تداخل البناء المقطعي بدخول لام الجر على أل التعريف (للرجل، للقوم) وقد تحولت همزة الوصل في درج الكلام إلى حركة.

إنّ تفسير حذف الألف بعلة كثرة تعليل غير مطرد؛ فقد اتجه بعض من قال بهذا التعليل إلى الألف في (باسم) وقال بحذفها لكثرة الاستعمال، ولكن الألف تحذف في (الرحمن، والسموات، والكتبِ) وفي مواطن أخرى بما أثبته الرسم القرآني والنقوش العربية في فترات مبكرة قبل الإسلام وبداياته.

ولكن التعليل الأولى والأقرب لمنطق اللغة وسير تطورها، واطّراد الظاهرة ما نجده من إشارة إلى مميزات الكتابة النبطية التي رصدها (خليل نامي) ومنها: (أنّ الحركات الممدودة تحذف في الكتابة النبطية كالألف فيكتبون حارثة حرثت أي دون ألف... وهذه الميزة نراها في المصحف العثماني..."[٢٠].

وتشير الدراسات إلى تأثر الكتابة العربية بالكتابة النبطية ثم اتجهت العربية إلى استقلال الخط، ومع ذلك بقيت بعض السمات من الكتابة النبطية حاضرة في الكتابة العربية مع أنّ كثيراً منها قد تلاشى، ومن تلك السمات التي ثبتت في الكتابة العربية حذف الألف وهذا التقارب تظهره النقوش العربية قبل الإسلام[٢١].

وهذا الحذف الواقع على الألف لا يقتصر على كلمة (باسم) في البسملة لكي يعلل بكثرة الاستعمال بل هو حذف يطال الألف في مواطن كثيرة، ويلاحظ أن الحذف يقع على الألف عندما تكون واقعة وسط الكلمة.

والحذف الواقع على الألف لا يشكل صورة حيّة؛ لأنه واقع في الكتابة ولا يمتد للمنطوق؛ فالمنطوق يحتفظ بصورته الحية، ولا يُتوقع أن النطق بهذه الكلمات قد وقع بحذف الألف لا في النبطية ولا في العربية، فالمعرفة المسبقة للكلمات، أو السياق الذي ترد فيه يكفي لاستحضار الألف وإبقائها نطقياً.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الأكثر في هذه الكلمات هو اطراد حذف الألف إلا أنها قد تثبت في بعض الكلمات "ووجدت هذه الألف مثبتة في كلمة (هؤلاء) حيث رسمت هكذا: هاولاء"[٢٢]، وكتابتها في بعض الكلمات وحذفها في كثير منها يشكل ازدواجية في الكتابة في مرحلة ما، أي أن

بعض الظواهر الكتابية قد جاءت بطريقتين، هما: الحذف، والإثبات، لكن غلبة رواسب الكتابة النبطية بقيت الأثبت في الخط العربي في بعض الظواهر.

ب- <u>ب- حذف الواو والياء:</u>

ومن الحذف الذي قد يظهر في الكتابة دون مطابقته للمنطوق حذف الواو والياء، ولكنه في الواو أكثر، وقد ظهر هذا الحذف في الرسم القرآني في بعض المفردات مثل: (النبيين، والأميين ويلوون ويستوون)[٢٣]، وهنا يقع الحذف على الواو أو الياء عندما يتتابع الحرفان على صورة واحدة مع الاختلاف بينهما في المدّ واللين.

ويقع الحذف على الواو في (طاووس، وداوود) وهو حذف غير مبرر صوتياً، ولكنه ربما يعود إلى الركام الكتابي الممتد من النبطية، فالواو في (داوود) و(طاووس) منطوقة ولا غنى عنها صوتياً ولكنها تحذف كتابياً، فالواو الأولى بداية مقطع صوتي فهي واو لين، أما الثانية فهي واو مد، ومقاطعها: (طاووس) (ص ح ح/ ص ح ح ص) وهذا يثبت أن الأولى صوت لين بداية مقطع والثانية صوت مد.

وقد يتوهم في بعض الكلمات أنها تأثرت بالحذف في الكتابة وذلك بحذف الواو، وهذا ما أشار إليه (علي إبراهيم) بقوله: الواقع أنّ هذه الكلمات لا تلتزم نهجاً معيناً في إثبات الواو أو حذفها... ففي مخطوط البرهان الكاشف تجد كلمة مسئول قد أثبتت فيها الواو فرسمت هكذا (مسؤول) وفي مخطوط التوقيف والتسديد في شرح الفريد وجدت الكلمة السابقة مكتوبة بواو واحدة هكذا (مسئول)"[٢٤]. ويشير إلى أن الناس اليوم يختلفون في كتابتها فمنهم من يكتبها بواوين (مسؤول، شؤون)، ومنهم من يكتبها بواو واحدة[٢٥].

والحقيقة أنّ بنية الكلمات في (داوود، وطاووس) تختلف عنها في (شؤون أو شئون، مسؤول أو مسئول) لأن الواو في داوود، وطاووس تتكون من صوتين هما: اللين والمد، أما في شئون، ومسئول فهي واو واحدة تمثل صوت المد، أما الواو التي توضع عليها الهمزة فهي صورة كتابية و لا علاقة لها بالنطق، ومن هنا فمن يرى أن كتابة (مسئول، وشئون) قد حُذفت منها الواو فإنه واهم لأن الواو في بنية الكلمة واو واحدة وهي صوت مد، وهذا ما تؤكده القيم الصوتية، وهي صوت مدّ ينطق بعد الهمزة، وما صورة الهمزة على واو أو ياء أو ألف إلا الصورة الشكلية الكتابية، ولا يوجد لها أي صدى في المنطوق، وكتابة الهمزة أو صورتها الخطية طارئة وليست موجودة في الأصل؛

فقد وجدت زمن الخليل، أي أن وضعها على الواو يمثل مرحلة الكتابة القياسية التعليمية التي تفرّق بين كتابة الهمزات حسب حركاتها أو حسب ما يسبقها من حركات.

وترد عن بعض العلماء تفسيرات للحذف في بعض الحروف قد تكون غير مقنعة لأنها لا تقوم على منطلق علمي أساسه الاطراد، ومما قاله الزجاجي في الجمل في النحو: "واعلم أنّ الكتّاب يزيدون في الكتاب ما ليس فيه ليفصلوا بين مشتبهين، وينقصون بعض الحروف إذا لم يخافوا لبساً، وكان في ما بقي دليل على ما ألقي..."(٢٦).

إنّ الحذف الذي يقع على بعض الحروف فيجعل المطابقة بين المنطوق والمكتوب غير متحققة يخالف ما يراه ابن جني في الأصل الذي وضع عليه الخط إذ يقول: "... وذلك أنّ واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ لأنه أصل للخط، والخطّ فرع على اللفظ"(٢٧).

ويبالغ الزجاجي في تعليل حذف الألف ومسوغ هذا الحذف بقوله: "وحذفهم الألف من (الحارث)، وما أشبه ذلك لأنّه لا لبس فيه. وكذلك حذفهم (الألف) من (إسحق، وإبرهيم، ومالك)، ومن (والسموات) وما أشبه ذلك"(٢٨). والقول إنّ هذا الحذف لا يسبب لبساً إنّما يخصّ من عرف بنية الكلمات سابقاً، وعرف المحذوف منها ليقدره، ولكن الحديث والسؤال ليس عن وجود اللبس أو عدمه، بل ما علة الحذف، وما سبب وقوعه، ولماذا يقع الحذف على الألف، ولماذا يتجه الحذف إلى الألف في الوسط؟ أما اللبس فإنه قد لا يقع عند من عرف الظاهرة ومارس القراءة بها، أما من لم يعرفها، ومن لم يمارس القراءة بها فإنه سيقع في اللبس.

ويرى العكبري أنّ الألف قد تحذف لكثرة الاستعمال أو للتخفيف فيقول: "وهو كثير من ذلك (بسم الله) تكتب بغير ألف لكثرة الاستعمال... ومن ذلك (الرحمن) تكتب بلا ألف تخفيفاً مع أمن اللبس. ومن ذلك الحرث والقسم يكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال، فإن لم يكن فيهما ألف ولام أو كانا صفتين كتبا بالألف وكذا صالح ومالك تكتب أعلاماً بغير ألف، وإن لم يكن فيهما ألف ولام وتكتب بالألف صفات، ومن ذلك إسمعيل وهرون وسليمن ومعويه ومرون فتكتب ذلك كله بغير ألف لاشتهارها، وربما كتبوا بعض ذلك بالألف"(٢٩).

وقول العكبري السابق يتضمن بعض المغالطات أو التناقضات؛ فالقول إنّ الحذف يأتي لعلة التخفيف لا يسنده الدليل؛ لأن مطلب التخفيف يكون في المنطوق لأن النطق يتكرر، أما المكتوب فيكتب مرة واحد ولا مطلب للتخفيف فيه، وأما كثرة الاستعمال فلماذا تكون هذه العلة سبباً بحذف

حرف بعينه مع أنّه يستعمل كغيره فالحروف الأخرى من الكلمة تستعمل ولا تحذف، وكثرة الاستعمال حجة لا ترقى للمنطق العلمي بل هو قول شاع على الألسنة دون محاكمته علمياً.

ونلاحظ أنه يشير إلى (الحارث، والقاسم) أنهما يكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال، فإن لم يكن فيهما ألف ولام أو كانا صفتين كتبا بالألف. وهنا نجد مرجعية مزدوجة فمطلب التخفيف لا يمنعه مانع، ويجب أن يكون مطرداً، ولكن العكبري يرى غير ذلك؛ فإذا لم يكن فيهما الألف واللام أو كانا صفتين كتبت الألف، وبوجود الألف واللام تزداد بنية الكلمة، ويزداد طولها، وهي بذلك أحوج للتخفيف، وهذا يتعارض مع حجة الحذف للتخفيف، وهنا تظهر مرجعية أخرى وهي مرجعية المعنى والوظيفة النحوية؛ فإذا كان مجرّداً من الألف واللام أو كان صفة تثبت الألف ولا تحذف، وهذه مرجعية نحوية دلالية.

ولا يظهر العكبري ومن قال مقولته ما معيار الشهرة الذي يمكن أن نحكم بشهرة الاسم فنحذف الألف لأمن اللبس.

وممن قال بهذه العلل (نصر الهوريني) إذ يشير إلى حذف الألف من (الرحمن) في البسملة وغيرها من الحارث المعرّف، ومن بلحارث، ولا تحذف من (حارث) مخافة التصحيف بين "أبي سفيان بن حرب وحرث، وتحذف من السلام وعبدالسلام"[٣٠]، ويشير أيضاً إلى حذف الألف من الأعلام المشهورة مثل: إبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، وهارون، وسليمان، وهو هنا لا يحدد معيار الشهرة، ولا يقدم الدليل على ذلك.

وكلام الهوريني يتناقض مع مطلب التخفيف، فالمعرّف بالألف واللام أطول في بناء الكلمة ومقاطعها الصوتية من حالة تجرّده منها، ومن هنا فقد انتفت حجة الخفة.

وحجة الهوريني الثانية أكثر عجباً وغرابة في تعليله لحذف الألف من الحارث وعدم حذفها من حارث خشية أن يلتبس حارث بحذف الألف مع حرب، فهو هنا يفترض ويتناسى نقط الإعجام الذي جاء لاحقا، وكذلك السياق يفرّق بينهما، وهو بذلك جعل الحذف تحصيلاً حاصلاً في الحارث دون إظهار العلة.

ولمّا كان حذف الألف لا يسير على وتيرة مطردة، ولا يوجد تعليل منطقي علمي يكشف عن الغرض منه ولذلك نجد أنّ ما ذهب إليه صلاح الدين المنجد هو الرأي الأولى والأقوى لتفسير هذه الظاهرة، فهو يرى أن بعض الخصائص التي امتازت بها الكتابة النبطية قد انتقلت إلى الخط العربي، ومن هذه الخصائص حذف الفتحة الممدودة من كلمات كثيرة، ويقصد هنا الألف[٣١].

نلاحظ أن حذف الواو والياء قليل إذا ما قورن بحذف الألف، وهو في الكتابة الإملائية القياسية قليل، وبعضهم توهم بوجود الحذف ولا وجود للحذف على الحقيقة كما في (مسئول، وشئون) لأن المنطوق هو الهمزة وتليها واو المد، وما وجود الواو تعلوها الهمزة إلا وجود شكلي كتابي لا علاقة له بالمنطوق، وهو من عمل التقعيد الإملائي في الكتابة القياسية لغايات تعليمية.

وبالعودة إلى حذف الألف نجد أنه بني على عدة مرجعيات، ولا يطرد وفق مرجعية واحدة؛ فهو في (بسم الله) إنّما يتكئ على مرجعية صوتية بالانتقال في النطق من الباء إلى الكسرة إلى السين، أي أن الألف أصبحت في درج الكلام فوقع عليها الحذف، وكذلك ألف (ابن) في درج الكلام فإنها تقع ضمن التداخل المقطعي فتصبح حركة في مثل (على بن سعيد) وقد أشار الزجاجي إلى هذا بملمح يشير إلى المرجعية الصوتية بقوله: "والعلة في ذلك أنّ (الابن) لا ينفك من الإضافة، وصار مع الموصوف كالشيء الواحد"[٣٢]. والمقصود بقوله هذا هو التداخل المقطعي الصوتي إذ بالإضافة تتحول ألف (ابن) في درج الكلام إلى حركة (خالد ابن سعيد) (ص ح ح / ص ح / ص ح ص/ ص ح/ ص ح/ ص ح ح ص) وهناك مرجعيات بنيت على أوهام، ومقولات إنشائية، ومنها: الخفة، وعدم اللبس، وشهرة الأسماء، وهي تفتقد إلى الاطراد.

والأولى في مثل هذا أن نستند على ما يراه (صلاح المنجد) الى أن بعض هذه الظواهر هي امتداد للكتابة النبطية[٣٣]، وكذلك يرى (علي إبراهيم) أنّ بعض هذه الظواهر ما هي إلا مورّثات ورثتها الكتابة العربية عن الأصل الذي أخذت منه[٣٤].

ج- <u>همزة الوصل بين المنطوق والمكتوب:</u>

تختلف وضعية همزة الوصل من حيث النطق وفق موقعيتها، والسياق الذي يكتنفها، فإذا كانت بداية الكلام فإنها تكتب وتنطق، وإذا كانت في درج الكلام فإنها تثبت خطاً، وتحذف نطقاً لأنها تتحول في درج الكلام إلى حركة.

وهي في بداية الكلام مجتلبة لعلة صوتية مقطعية يقول سيبويه: "هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أول الحروف؛ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة هنا الألف الموصولة في الأفعال"[٣٥]، وخلاصة كلام سيبويه أنّ العربية لا تبدأ بساكن، وللتخلص من هذا المانع نجتلب همزة الوصل متحركة، وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين أنّ اجتلاب همزة الوصل للتخلص من الابتداء بالساكن إنّما يوحي إلى وجود مفاهيم المقطع الصوتي عند

القدماء، وأنهم عرفوا ما يدلل على المقطع، ويعطي معانيه وملامحه[٣٦]. وأشار ابن جني إلى اجتلاب همزة الوصل بقوله: "اعلم أنّ ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن، وهذه الهمزة إنّما حرّكت لسكونها وسكون ما قبلها، وهي في الأصل زائدة ساكنة"[٣٧]. وبما أنها تجتلب للتخلص من الابتداء بساكن فمعنى ذلك أنها ثابتة في النطق، ومتحركة.

وقد فرّق ابن سنان الخفاجي بين همزة الوصل التي تكون بداية، والألف التي تكون لاحقة تتمة للمقطع: فيرى أنَّ همزة الوصل في (الرجل، الجارية) جيء بها للتوصل بها للنطق بالساكن، لعدم التمكّن من الابتداء بساكن، أما الألف في (لا) فلا يمكن الابتداء بها؛ ولذلك جيء بحرف قبلها يُتوصل به للاعتماد عليه[٣٨].

ومع أنّ أكثر العلماء من القدماء الذين أشاروا إلى همزة الوصل قد أفاضوا في الحديث وبشكل صريح أنها يؤتى بها في بداية الكلام للتخلص من الابتداء بالساكن، وأنها يؤتى بها متحركة، ومعنى أن يؤتى بها متحركة أنها من حيث القيمة المقطعية قد أخذت حكم الصامت؛ لأن العربية لا تبدأ بحركة، ولا تبدأ بساكن، وكذلك أشار المحدثون إلى أنّ المقطع لا يبدأ بحركة[٣٩] أقول: ومع كلّ هذه الآراء التي تؤكد على أنّ العربية لا تبدأ بساكن، ولا تبدأ بحركة، وأن همزة الوصل يؤتى بها متحركة للتخلص من الابتداء بالساكن، مع كل ذلك يرى أحد المحدثين أنّ المقطع في العربية يمكن أن يبدأ بحركة، وأنّ همزة الوصل ليست إلا حركة سواء أكانت في بداية الكلمة أو في درج الكلام، فيقول: "إنّ همزة الوصل التي يؤتى بها في أول فعل الأمر، ليست في حقيقتها إلا حركة، وهي ليست صامتاً... وقد أجاد علماء اللغة العربية من أسلافنا، عندما وصفوها بأنها تزاد لوصل الكلام... والذي نودّ أن نؤكده هنا، أنّ همزة الوصل لا تُضم، ولا تكسر، وذلك بخلاف ما هو مفهوم من قول ابن يعيش: "وحكمها أن تكون مكسورة... الهمزة التي للوصل هي نفسها ضمة أو كسرة، والضمة لا تضم، والكسرة لا تُكسر"[٤٠].

وهذا الذي ذهب إليه (إستيتية) هو ما قال به (كمال بشر) قبل استيتية في قوله: "إننا نشك في أن يكون المنطوق في هذه السياقات المعينة همزة... إنّ هذا الصوت الذي يظهر في أول (اضرب) و(استخراج) إلخ والذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليست همزة فيما نعتقد – إنه – على فرض وقوعه– نوع من التحريك الذي يسهّل عملية النطق بالساكن، هذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنونه همزة"[٤١]، والغريب أن (إستيتية) لم يذكر كلام كمال بشر ولم يشر إليه، مع أنه سابق عليه، واستيتية لاحق.

وهنا نجد أن (إستيتية) قد وقع في عدة مغالطات، وهي:

أولاً: الفرق ظاهر في الأداء النطقي بين همزة الوصل في حال وجودها في بداية الكلمة، وبوصفها بداية مقطع عن نطقها حال كونها في درج الكلام بوصفها حركة بين صامتين وإن كانت كتابتها قد جاءت بالألف فكيف نعاملهما معاملة واحدة؟.

ثانياً: كثرة ما أورده العلماء من القدماء والمحدثين من الآراء التي تؤكد على أنّ همزة الوصل بداية الكلام يؤتى بها متحركة للتخلص من الابتداء بساكن، فكيف يؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن وتنطق حركة على رأي (إستيتية)؟ إضافة إلى أن آراء العلماء واضحة في نصها أنّ همزة الوصل تجتلب للتخلص من الابتداء بالساكن، وأنّ همزة الوصل تجتلب متحركة، فكيف تكون حركة ومتحركة، ومعلوم أنّ الذي يُحرّك هو الصامت، وهي أقرب ما تكون إلى همزة القطع، ولكنها لم تحقق كهمزة القطع بل تنطق بما يقارب همزة بين بين، وقد نصّ العلماء على أنّ همزة بين بين بزنتها محققة[٤٢].

ثالثاً: والمغالطة الثالثة في ما أورده (إستيتية) أنّه أورد نص سيبويه ليستشهد به، ولكنّه للأسف أورده مبتوراً، فقد أورد منه ما ينسجم مع رأيه ومراده، وهذا الإجراء مرفوض في البحث العلمي الملتزم، ولكي ندلل على أنّه بتر نص سيبويه نورد النص كما ورد في الكتاب إذ يقول سيبويه: "هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة، قدمت لإسكان أول الحروف؛ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة هنا الألف الموصولة في الأفعال"[٤٣]، ولكن الاستشهاد الذي أورده (إستيتية) اقتصر على العبارة الأخيرة مبتورة، وهي "والزيادة هنا الألف الموصولة..."[٤٤]، والعبارة هنا مبتورة عمّا سبقها متبوعة بنص سيبويه كاملاً، ولكن الذي حُذف قبلها يخالف ما يراه (إستيتية) وينفيه، وكان الأولى أن لا يُبتر النص، ولا يجتزأ بهذا الأسلوب الذي جعله يفقد مراده، وبغيته، ويظهر موافقاً لرؤية (إستيتية)، وهذا في عُرف العلماء مأخذ ومطعن، إضافة إلى عدم إشارته ألى رأي كمال بشر السابق بهذا الطرح.

ولو ذهب القارئ إلى ما قاله ابن الأنباري في كتابه (مختصر في ذكر الألفات) لوجد أنّه يوافق ما عليه سيبويه، وأنّ همزة الوصل في البداية بمنزلة همزة القطع من حيث القيمة المقطعية؛ فهو يقول: "فإن سأل سائل عن ألف الوصل أهمزة هي أم ألف قيل له قال قطرب: هي همزة كثرتها العرب فكثرت؛ لأن الألف لا تحتمل الحركة. وهي في قال وباع وعمادٍ وجماد ألف لا يُشك فيها، فلو

كانت في اضرب ألفاً ما تحركت"[٤٥].

ويظهر من هذا النص أن الأنباري يستشهد بكلام قطرب الدال على أن همزة الوصل في (اضرب) همزة متحركة تختلف عنها في الوسط أو في درج الكلام.

ويشير محقق الكتاب إلى أنّ عبارة (كثرتها العرب فتركت) كلام محرّف، والصواب: هي همزة حرّكتها العرب فتحركت[٤٦].

وخلاصة ما مضى في الحديث على همزة الوصل أنها تظهر في المكتوب في بداية الكلام وفي درجه بصورة واحدة هي الألف، ولكنها في الصورة المنطوقة تظهر بصورتين: الأولى بنطقها في بداية الكلام همزة منطوقة متحركة ولكنها لا ترقى في حدتها وتحقيقها إلى درجة همزة القطع، ولكنها مقطعياً بقيمة الصامت المتحرك.

والصورة الثالثة لها هي ألف نطقاً وكتابة عندما تكون في وسط الكلمة مثل (جهاد، وعماد، وجماد)، وكذلك تحذف كتابة في (لكن) وفي هذا وغيرها مع ثباتها نطقياً[٤٧].

وحذف الألف وسط الكلمة قديم تؤرخه النقوش، ومما حُذفت الألف فيه كلمة معاوية إذ جاء في النقش على سدّ معاوية الذي بناه معاوية بن أبي سفيان بالقرب من الطائف في سنة ثمان وخمسين هجرية:

"هذا السدّ لعبدالله معوية
أمير المؤمنين بنيه عبدالله بن صخر
بإذن الله لسنة ثمن وخمسين اللهم
اغفر لعبدالله معوية"[٤٨].

فنلاحظ أنّ الألف حذفت من معاوية، ومن ثمن، وهذا كثير في النقوش القديمة.

قد يكون الحذف بعضاً من مراحل تطور الكتابة فتلاشت بعض ظواهره، وبقيت بعض ظواهر الحذف تشكل بعض الرواسب التي احتفظ بها الخط العربي وبقيت ماثلة في بعض المفردات، واختفت في أخرى.

المبحث الثاني: الزيادة في المكتوب مقابل المنطوق

أ- **زيادة أصوات المد:**

تزاد الألف من أصوات المدّ رسماً دون أن يظهر أي أداء نطقي لها، ويظهر رسمها في أواخر الأفعال المنتهية بضمير الجماعة الواو في مثل كتبوا، اكتبوا، لم يكتبوا، هذه مرحلة الاستقرار؛ لأن هذه الألف كانت تلحق بكثير من الكلمات التي تنتهي بالواو، وقد أشار (غانم الحمد) إلى "أنّ مواضع زيادة هذه الألف كانت في عصور سابقة أكثر مما استقر عليه العمل في العصور المتأخرة وفي زماننا الحاضر"(٤٩).

وهي في بعض اللغات السامية تشكل أداة تعريف في نهاية الكلمة، يقول (رمضان عبدالتواب): "وفي الأرامية، الألف الممدودة... في آخر الاسم المعرّف، غير أنها في اللغة السريانية، فقدت هذه الألف الممدودة، قوتها التعريفية، وأصبحت في النهاية العادية للاسم..."(٥٠).

إنّ وجود هذه الألف ليس من وضع العلماء زمن التقعيد وتطور الكتابة؛ فهي موجودة منذ بدايات العصر الإسلامي، وربما قبل ذلك، وكان دور العلماء في زمن التقعيد والتفسير للظواهر الكتابية يقتصر على تفسير وجودها، ولم يكن لهم تدخل في وضعها.

وهذا السبب الذي يذكره العلماء تعليلاً لوجود الألف وهو التفريق بين واو الجماعة والواو الأصلية غير مقنع، وسبب لا يرقى إلى التعليل المنطقي، وقد أشار (علي إبراهيم) إلى أنّ السياق كفيل بهذا التفريق(٥١).

ونلاحظ أن التفسير الذي يرى أنها للتفريق بين واو الجماعة والواو الأصلية إنما هو تفسير تعليمي جاء في فترة التقعيد، وتعليل ظواهر الرسم مع أنّ هذه الحرف موجود في نقوش عربية قبل الإسلام، وهي جدلية حاضرة في نقوش في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم-؛ فقد ذكر (علي إبراهيم محمد) بعض الرسائل المرسلة إلى المقوقس وفيها عدة كلمات كتبت الألف فيها بعد الواو(٥٢).

ويرى (علي إبراهيم) أن زيادة الألف قد تمثل ظاهرة كتابية موجودة قديماً(٥٣).

وخلاصة القول: إنّ هذه الألف مكتوبة وغير منطوقة، وهي ربما نشأت مع مراحل تطور الكتابة، وبقيت من رواسب الخط الأقدم الذي تطور عنه الخط العربي، أما توظيفها في زمننا للتفريق فهي وظيفة تعليمية قد تساعد المتعلم الناشئ على التفريق بين واو الجماعة والواو الأصلية، أو التفريق بين الواو المتصلة بالأفعال، والأخرى المتصلة بالأسماء.

وتزاد الألف في الوسط في عدة مواضع، "فتزاد وسطاً في (مائة) مفردة أو مركبة، مثل: (ثلاثمائة، أربعمائة...)، وكذلك إذا كانت مثناة نحو: (مائتان، مائتين)..."[٥٤].

ويرى بعض العلماء أن الألف في هذه الكلمات تزاد للتفريق بين (مئة، ومنه، وفيه) لأنها كانت متشابهة الكتابة قبل النقط؛ ولذلك كانت الألف هي الوسيلة للتفريق، وبعد مجيء النقط وزوال سبب وجود الألف إلاّ أنها بقيت مثبته، والسبب في ذلك عدم تطور أو تطوير الخط العربي انسجاما مع زوال الأسباب التي كانت دفعت لتلك الكتابة.

وهذه الزيادات التي لا تطابق المنطوق تشكل معضلة في الفجوة بين المكتوب والمنطوق، وقد أشار غير واحد من العلماء إلى هذا؛ يقول رمضان عبدالتواب: "وما الخط في جميع اللغات إلا وسيلة ناقصة، للتعبير عن الصورة السمعية الحية، كما يذهب إلى ذلك علماء الأصوات من المحدثين"[٥٥].

ومثل هذه الزيادات تثبت في الكلمات بما وصفه بعض العلماء (التحجر في رسم الكلمات)[٥٦]، وقد أبقت الأجيال المتعاقبة على هذا الرسم وإن كان يخالف المنطوق، وإن كانت الأسباب الموجبة له قد زالت بعد استحداث النقط، وإزالة الفوارق بين المتشابهات، والمتقاربات في الخط.

ومن زيادة المكتوب من أصوات المدّ زيادة الواو في (عمرو، وأولئك)، وهي زيادة في المكتوب لا يقابلها المنطوق، وأكثر الآراء تشير إلى أنّ زيادة الواو في (عمرو) قد جاءت للفرق بينها وبين (عمر)[٥٧]، وهو رأي لا يتكئ على منطق علمي؛ لأن التفريق بين (عَمْرو، وعُمَر) إنّما يتأتى بالحركات، فكلمة (عَمْر) بفتح العين وسكون الميم، وكلمة (عُمَر) بضم العين وفتح الميم؛ ولذلك فإنّ الواو لا تقوم بأي تفريق، ولا بأي ملمح مميز بينهما.

ولكن هذه الواو قد جاءت بعد الأسماء في النقوش القديمة في مثل (شرحو، وسعدو، وظلمو)[٥٨]، وبما أنّ هذه الواو غير منطوقة، وهي موجودة في النقوش العربية القديمة في نقش (زيد) وغيره فهذا يشير إلى أنّ هذه الزيادات من الزيادات التي جاءت من الرواسب الكتابية، ومع مرور الزمن تحجرت، وثبتت في هذه الكلمة، وهي مرحلة تشكل انفصال الخط العربي عن النبطي.

أما كلمة (أولئك) فقد يشير وجود الواو إلى وجود الضمة بعد الهمزة، وقد نطقت هذه الضمة بالتريث مما يشعر أنها امتدّت زمنيًا إلى الواو؛ ولذلك ظهر رسمها واواً في بنية الكلمة، وهي ليست إلا ضمة بعد الهمزة، وهذا ما ظهر في بعض المواطن في الرسم العربي، والرسم القرآني أن يكتب الحرف للدلالة على حركة سابقة، ولكن الحركات لم تدخل في نظام الكتابة في تلك المرحلة.

والواو في (أولئك) أو (هؤلاء) فهي موجودة شكلاً كتابياً ولا تنطق، فالواو في (هؤلاء) إنما وجدت

للدلالة على الضمة قبل أن توضع الهمزة، والمنطوق حقيقة هو: الهاء والألف والهمزة المضمومة ثم اللام والهمزة، أما أولئك فإن الواو غير منطوقة، وهي ليست إلا الدليل على الضمة على الهمزة السابقة.

ب- <u>الزيادة في الصوامت:</u>

تظهر بعض الحروف زيادة في الكلمة، وهذه الزيادة قد تقع فارقة بين كلمتين تتقاربان في الرسم وتختلفان في الدلالة.

ومن الحروف التي تقع زيادة في لكلمة في الرسم حرف اللام؛ فكلمات: الذي، والذين تكتبان بلام واحدة، ولكن الفارق المميز بينهما زيادة النون مفتوحة، أما الذي فتقف على ياء المد، وهذا فارق واضح بين الكلمتين يمنع وقوع اللبس.

أما كلمة اللذين فإنها لو جاءت بلام واحدة فقد تلتبس على المتعلم الناشئ بكلمة الذين إذ لا يفرّق بين ياء المد، وياء اللين؛ ولذلك يأتي حرف اللام زيادة في كلمة اللذين للمثنى مع أنه غير منطوق؛ فالمنطوق هو اللام المضعف كما في الذي، والذين.

والأرجح أن زيادة حرف اللام في (اللذين) إنما جاءت لإزالة اللبس عند المتعلمين بين الذين للجمع، والذين للمثنى، وبما أنّ الحركات لم تظهر مبكراً، ولم يلتزموا بها كتابة بعد ظهورها؛ ولذلك زادوا اللام بوصفها ملمحاً مميزاً بين المثنى والجمع، إضافة إلى أنّ التفريق بين ياء اللين وياء المدّ لا يدركه الجميع، وبخاصة المتعلم الناشئ.

وبما أنّ اللام حرف يزاد في (اللذين) فقد اطَّرد في كتابته في (اللذان).

وزيد حرف اللام في (اللاتي، واللتان، واللتين) وقد تكون الزيادة دالة على وجود التضعيف وإن كانت هذه الزيادة تقتصر على الكتابة فقط، ولا يطالها النطق؛ لأن النطق يتمثل في اللام المضعّف.

وقد تكون زيادة اللام تمثل مرحلة من مراحل التطور في الرسم رافقها إحساس بأنّ قرينة التضعيف لا تدل على الفارق في المعنى، ولا تشكل ملمحاً مميزاً لأن الرسم مرئي منظور، والأثر للصورة البصرية أقوى.

وقد يكون السبب في زيادة اللام في (اللائي) خشية اللبس بينها وبين (آلائي)، ولذلك فإن اللام الزائدة تشكل ملمحاً مميزاً؛ لأن الشكل والحركات، والمدّة على الألف لم تكن موجودة في البدايات.

وإذا نظرنا إلى اللام الشمسية التي تظهر خطاً وتختفي نطقاً في مثل (الرجل، الشارع) فإن الأصل في هذا الصوت أن ينطق، ولكن عدم نطقه عارض بسبب الإدغام الذي يظهر في الصوت

اللاحق؛ ولذلك تثبت (أل) التعريف في الشمسية فتنطق الألف، ويختفي نطق اللام، ويبقى رسمها، ووجود اللام كتابة دليل على وجودها في الأصل، وتحولها نطقياً في التضعيف.

يظهر أنّ زيادة حرف اللام تأتي إما لإزالة اللبس بين كلمتين فيثبت صوت اللام خطاً، ولا يظهر نطقاً، أو أن صوت اللام موجود أصلاً؛ ويتعرض للاختفاء نطقياً لعلة عارضة وهي تضعيف اللاحق، أو إدغام اللام في اللاحق فيختفي اللام نطقاً، ويبقى كتابة.

الخلاصة

وقفت هذه الدراسة على جدلية المكتوب والمنطوق لرصد ما بين المستويين من إشكاليات، والمتتبع لهذه الظاهرة يجد عدم المطابقة بينهما؛ فالكتابة ثابتة، واللغة متطورة متغيرة.

وتكشف الدراسة عن ملامح عدم المطابقة، ويظهر ذلك في حذف بعض الحروف من المكتوب مقابل صورتها الصوتية في المنطوق وهذا الحذف يتفاوت في موقعيته في الكلمة؛ فالمحذوف في وسط الكلمة يكثر، وبخاصة حذف الألف، وهذا الحذف لا يستند إلى علل صوتية بقدر ما يستند إلى احتفاظ الخط العربي بالرسوبيات الكتابية عبر المراحل التي مرّت بها الكتابة العربية، فالحذف ظاهرة رافقت الكتابة العربية منذ المراحل الأولى قبل الإسلام كما تثبت ذلك النقوش، وفي الكتابة في العصر الإسلامي كما أثبتت ذلك النقوش، والرسم القرآني.

وجاءت إشكالية الزيادة في الكتابة العربية، فالمكتوب لا يطابق المنطوق، وهذا يظهر فجوة بين المستويين.

وقد كانت عوامل الحذف أو الزيادة مشتركة بين أثر القيم الصوتية، وتأثير الرسوبيات التي احتفظ بها الخط العربي، وأصبحت تلك الرسوبيات من المتحجرات في الكتابة على رأي بعض الباحثين؛ فالكتابة تحتفظ بصورة ثابتة لا تتطور مقابل الصورة النطقية القابلة للتطور.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي:

١. قصور الكتابة العربية عن الوفاء بالمنطوق العربي، وقد ظهر هذا القصور منذ البدايات في وجود الصور النطقية لبعض الأصوات، وعدم وجود ما يقابلها من الصور كتابة، وهي تلك الأصوات التي وصفها سيبويه بالقبيحة، واستمرّ هذا القصور في مظاهر كتابة أخرى.
٢. كان من أسباب عدم المطابقة بين المكتوب والمنطوق احتفاظ الخط العربي بصور كتابية، وظواهر خطية من المراحل الأولى لنشأة الكتابة العربية، وهي صورة متأثرة بالخط النبطي، والكتابة النبطية التي تشترك مع العربية في بعض الظواهر، ومنها الحذف، والزيادة.

٣. مطابقة النقوش في مرحلة ما قبل الإسلام للكتابة العربية المستعملة، وهذا يؤكد تحجر الصور الكتابية وعدم تطورها مقابل الصور النطقية التي تتطور، وتتأثر بعدة عوامل تؤدي إلى عدم ثباتها نطقياً.

٤. الفجوة بين المكتوب والمنطوق في العربية تشكل أثراً سلبياً على المتعلمين الناشئين من أبناء العربية، وتمثل إشكالية في تعلم العربية للناطقين بغيرها وتعليمها؛ لأن المتعلم يسعى للربط بين المنطوق والمكتوب، وفي حال عدم المطابقة فإن ذلك يشكل عقبة في طريق المتعلم مما يزيد إشكالية قابليته لتعلم العربية، وقد يؤدي إلى نفور المتعلم.

٥. ضرورة اهتمام علماء التخطيط اللغوي لمعالجة هذه الفجوة بين المكتوب والمنطوق لحصر أثرها السلبي على المتعلم، فالتخطيط اللغوي قادر على كشف الإشكالية، وتحديد أُطرها، وقادر على استشراف الحلول التي تحد من أثر هذه الإشكالية الناتجة عن الفجوة بين المكتوب والمنطوق.

وتبقى هذه الظاهرة قابلة للبحث والدراسة لما تنطوي عليه من تعدد مظاهرها، وما هذه الدراسة إلا محاولة للوقوف على الظاهرة بوصفها ظاهرة تستحق الاهتمام، وليس من هدف هذه الدراسة حصر الظاهرة، أو حصر مظاهرها، ومواطن الافتراق بين المستويين، فهي دراسة تقف على الظاهرة للتأشير على وجودها، وأهميتها، وضرورة معالجتها.

والله ولي التوفيق

الهوامش:

(١) انظر: الجمل في النحو، الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، ص٢٧٤.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، ٢، ص٤٨١.

(٣) انظر: الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ص١٠٣.

(٤) انظر: أصل الخط العربي وتاريخ تطوره، خليل نامي، ص ٨٥-٩٤، تاريخ الكتابة العربية، علي إبراهيم محمد، ص١٥٥ فما بعد.

(٥) انظر: المرجع السابق، ص٣٣٧ فما بعد.

(٦) انظر: علم الكتابة العربية، غانم الحمد، ص١١٢، ١٣٧، ١٤١.

(٧) انظر: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مجلد٢، عدد٣، أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية، ص١١٠.

(٨) انظر: المرجع السابق، ص١١٢.

(٩) انظر: مجلة كلية دار العلوم، عدد٦٩، ٢٠١٣م، باسم البديرات، التباين بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربية، ص٢٠٨-٢٠٩.

(١٠) انظر: مجلة كلية دار العلوم، عدد٦٩، ص٢١٤-٢١٧.

(١١) انظر: مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عدد١١، ٢٠٢٠م، تسكين اللغة: إشكاليات المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة)، عزمي عيال سلمان، ص٣٠٥.

(١٢) المرجع السابق، ص٣٠٩-٣١٠.

(١٣) انظر: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مجلد٢، عدد٣، ص١٠٣.

(١٤) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مجلد٢، عدد٣، ص١١٢.

(١٥) الفصحى المنطوقة منزلتها في النظرية النحوية، وصورتها في اللغة العربية، محمد علي رباع، ص٨٢

(١٦) دروس في الألسنية العامة، فردينان ديسوسير، تعريب: صالح القرماوي وصحبه، الدار العربية للكتاب، دون طبعة، ١٩٨٥م، ص٥٦.

(١٧) انظر: علم الكتابة العربية، غانم الحمد، ص١١٢-١١٣.

(١٨) كتاب الخط، الزجاجي، ص١٤٠، وانظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ص٢٧٥.

(١٩) انظر: كتاب الخط، الزجاجي، ص١٤٠.

(٢٠) أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، خليل نامي، ص٨٨.

(٢١) انظر: الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح الحسن، ص٣٦، وانظر: أصل الخط العربي، خليل نامي، ص٢٦.

(٢٢) تاريخ الكتابة العربية، علي إبراهيم محمد، ص١٧٦.

(٢٣) انظر: علم الكتابة العربية، غانم الحمد، ص١١٤.

(٢٤) تاريخ الكتابة العربية، علي إبراهيم، ص١٧٧.

(٢٥) انظر: المرجع السابق، ص١٧٧.

(٢٦) الجمل في النحو، الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، ص٢٧٤.

(٢٧) سرّ صناعة الإعراب، ابن جنيّ، ج١، ص٤٥.

(٢٨) الجمل في النحو، الزجاجي، ص٢٧٥.

(٢٩) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري عبدالله بن الحسين، ج٢، ص٤٨٨.

(٣٠) انظر: المطالع النصريّة للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر بن نصر يونس الهوريني، ص٣٦٢-٣٦٣.

(٣١) دراسات في تاريخ الخط العربي، صلاح الدين المنجد، ص٤٣.

(٣٢) كتاب الخط، الزجاجي، ص١٤٠.

(٣٣) انظر: دراسات في تاريخ الخط العربي، صلاح المنجد، ص٤٣.

(٣٤) انظر: تاريخ الكتابة العربية، علي إبراهيم، ص٣١.

(٣٥) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص١٤٤.

(٣٦) انظر: مجلة اللسانيات واللغة العربية، الجزائر، جامعة باجي مختار، العدد السابع عشر، ٢٠١٩م، ملامح نظرية المقاطع الصوتية في التفكير اللغوي العربي القديم، زيد القراله، ص٦٣.

(٣٧) المنصف في شرح التصريف، ج١، ص٥٣، وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ج٢، ص٢٨.

(٣٨) انظر: سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص٢٠.

(٣٩) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص١٦٩، ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص٢٦٢، وعلم الأصوات، كمال بشر، ص٥٠٩.

(٤٠) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف إستيتية، ص٣١٨-٣٢٠.

(٤١) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص١٥٠.

(٤٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٥٤١، ٥٤٩، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج١، ص٤٨، ٥٦، والخصائص، ج٢، ص١٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ج٤، ص٣٣٢.

(٤٣) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص١٤٤.

(٤٤) الأصوات اللغوية رؤية عضوية نطقية، سمير إستيتية، ص٣١٨.

(٤٥) مختصر في ذكر الألفات، أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، ص٢٤، تحقيق: حسن شاذلي فرهود.

(٤٦) انظر: المرجع السابق، هامش ص٢٥.

(٤٧) انظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص١٤٥-١٧٠.
(٤٨) الخط والكتابة في الحضارة العربية، يحيى الجبوري، ص٨٠.
(٤٩) علم الكتابة العربية، غانم الحمد، ص١٣٤.
(٥٠) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب، ص٢٤٢.
(٥١) تاريخ الكتابة العربية، علي محمد، ص١٦٤.
(٥٢) تاريخ الكتابة العربية، علي محمد، ص١٦٣.
(٥٣) المرجع السابق، ص١٦٥.
(٥٤) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبدالعليم إبراهيم، ص٨١.
(٥٥) فصول في فقه العربية، رمضان عبدالتواب، ص٤١٠.
(٥٦) الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح إبراهيم، ص١٠٤.
(٥٧) انظر: كتاب الخط، الزجاجي، ص١٣٩.
(٥٨) انظر: أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، خليل يحيى نامي، ص٩٠، وانظر: الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء، شعبان خليفة، ص١١٩-١٢١.

قائمة المراجع

١- أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، خليل نامي، القاهرة، دون طبعة، ١٩٣٥م.
٢- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس (ت١٩٧٧م)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.
٣- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير إستيتية، عمّان – دار وائل، ط١، ٢٠٠٣م.
٤- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبدالعليم إبراهيم، مكتبة غريب، دون طبعة، ودون تاريخ.
٥- تاريخ الكتابة العربية، علي إبراهيم محمد، القاهرة، دار المشرق العربي، ط١، ٢٠١٨م.
٦- الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
٧- الخط، الزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: غانم الحمد، عمّان، دار عمّار، ط١، ٢٠٠٠م.

٨- الخط والكتابة في الحضارة العربية، يحيى الجبوري (ت٢٠١٩م)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
٩- دراسات في تاريخ الخط العربي، صلاح المنجد (ت٢٠١٠م)، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٧٩م.
١٠- دراسات في علم اللغة، كمال بشر (ت٢٠١٥م)، القاهرة، دار المعارف، ط٩، ١٩٨٦م.
١١- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، دون طبعة، ودون تاريخ.
١٢- دروس في الألسنية العامة، فردينان ديسوسير، تعريب: صالح القرماوي، ومحمد الشاويش، ومحمد عجينه، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
١٣- سرّ صناعة الإعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٨٥م.
١٤- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، محمد عبدالله بن محمد (ت٤٦٦هـ)، تحقيق: علي فوده، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م.
١٥- الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد عثمان، السعودية، مكة، المكتبة الملكية، ط٢، ٢٠١٤م.
١٦- علم الأصوات، كمال بشر (ت٢٠١٥م)، القاهرة، دار غريب، ط١، ٢٠٠٠م.
١٧- علم الكتابة العربية، غانم الحمد، عمّان، دار عمّار، ط١، ٢٠٠٤م.
١٨- الفصحى المنطوقة منزلتها في النظرية النحوية، وصورتها في اللغة العربية، محمد علي رياع (رسالة دكتوراة- الجامعة الأردنية)، ١٩٩٤م، ص ٨٢.
١٩- فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبدالتواب (ت٢٠٠١م)، القاهرة، مكتبة الخانجي، دون طبعة، ودون تاريخ.
٢٠- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت- عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
٢١- الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء، شعبان عبدالعزيز خليفة، العربي للنشر والتوزيع، دون طبعة، ١٩٨٩م.
٢٢- الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح الحسن، الرياض- دار الفيصل الثقافية،

دون طبعة، ٢٠٠٣م.
٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب، عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.
٢٤- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مجلد٢، عدد٣، أثر اللغة المكتوبة في تقرير الأحكام اللغوية، فوزي الشايب.
٢٥- مجلة كلية دار العلوم، عدد٦٩، ٢٠١٣م، التباين بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربية، باسم البديرات.
٢٦- مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عدد١١، ٢٠٢٠م، تسكين اللغة إشكاليات المنطوق والمكتوب في اللسانيات الحديثة، عزمي عيال سلمان.
٢٧- مجلة اللسانيات واللغة العربية، جامعة باجي مختار، عدد١٧، ٢٠١٩م، ملامح نظرية المقاطع الصوتية في التفكير اللغوي العربي القديم، زيد القرالّه.
٢٨- مختصر في ذكر الألفات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، القاهرة، دار التراث، ط١، ١٩٨٠م.
٢٩- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب (ت٢٠٠١م)، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٧٩م.
٣٠- المطالع النصريّة للمطابع المصريّة في أصول الكتابة الإملائية، نصر بن نصر بن يونس الهوريني (ت١٢٩١هـ)، تحقيق: طه عبدالمقصود، القاهرة، مكتبة السنة، ط١، ٢٠٠٥م.
٣١- المنصف في شرح التصريف، ابن جني أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.